وما يشبه العمد به كالخاسر وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قال في الاحياء ذكر
في الشروط الكبير لا بد جعفر الطحاوي انه لا قصاص في العمود من الحديد لانه لا يجرحه قوله
وموجب ذلك العامد هذا لفظ القدوري في مختصره وعامة متونه والعود الا ان يعفو الاولياء
ولا كفارة فيه لهذا لفظ المختصر اما وجوب الاثم بالقتل العمد فلقوله تعالى ومن يقتل
مؤمنا متعمدا الخ واما جهنم خالدا فيها فلما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود
بما انه قضى احدث في الصحيح البخاري والنسائي عن عمرو بن شرحبيل قال
قال عبد الله قال رجل يا رسول الله اي الذنب اكبر عند الله قال ان تدعو لله ندا
وهو خلقك قال ثم اي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك قال ثم اي قال
ثم ان تزاني حليلة جارك فانزل الله تصديقها والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا
يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الآية وحدث البخاري ايضا باسناده الى ابن
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكبائر الاشراك بالله وقتل النفس وعقوق
الوالدين وشهادة الزور وقال وشهادة الزور وحدث البخاري ايضا باسناده الى عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لن يزال
المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما وحدث البخاري ايضا باسناده الى ابن عمر
انه قال ان من ورطات الامور التي لا مخرج لمن اوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله
واما وجوب القصاص فلقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية وقوله
تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله تعالى ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب
من قبلنا الا ما قام على انه شرع لنا ما لم يثبت نسخه وقال تعالى ومن قتل مظلوما
فقد جعلنا لوليه سلطانا والسلطان القتل يدل لان قوله تعالى فلا يسرف في القتل
واما قيد نا بالعمد وان كان المنصوص مطلقا لان القصاص عقوبة محضة فيجب ان تكون
بسببها الصحيح بالعمد المحض وهو العمد وهذا الان الخطأ فيه حق الابانة او لهذا قوله عليه
السلام العمد قوده اي حكم العمد قوده قوله لا شرع لها دون ذلك اي لا مشروعية ثابت
للعقوبة المتناهية دون الجناية المتكاملة ولتكامل الجناية بالعمد لا بالخطأ وقوله
الا ان يعفو الاولياء او يصطلحوا استثنا من قوله وموجب ذلك العامد والقصاص لان الحق لهم فلهم
لو ليا القتيل عن القصاص او نيابة حوا على مال فجنبذ يسقط القصاص لان الحق لهم فلهم

ان

ان ينصرفوا فيه عفوا وصلحا والاصل فيه قوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف
واداء اليه باحسان اختلف في تاويل قوله فمن قال بعضهم فمن كف عنه القاتل وكذلك
قوله عفي له اي عفا عنه فمعناه اذا عفي الولي عن القاتل فليسع باخذ الدية بالمعروف شيء القا
اولى وليؤد القاتل الدية اليه باحسان لقوله فاتباع بالمعروف واداء مصدر عجز الامر
اي فليتبع وليؤد كقوله تعالى فضرب الرقاب عجز فاضربوا الرقاب وقد تعلق الشافعي
بهذا التاويل واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل اختص في قتل
اخيه وقال انطلقوا عنه فلما لا فقاد اتاخذ الدية قال لا فقال اتقتله قال نعم
عرض عليه الدية ولو كان عبر فقتل عبر عرض عليه وعنه عليه السلام ولي القتيل بين خيرتين
بين قتل واخذ الدية وقال يحضم تاويل قوله فمن عفي له من اخيه شيء هو الولي دون القاتل
لان الله قال فمن عفي له القاتل هو المعفو عنه فاما المعفو له فهو الولي ولانه قال فاتباع
بالمعروف اي فليتبع وهذا امر دخل تحت كلمة من والقاتل لا يتبع احدا بل هو المتبع واما
الولي يتبع فدل على ان امر ادمن الداخل تحت كلمة من هو الولي معناه من بذل له واعطي من
اخيه شيء يطرق الفضل والسهولة واتباع بالمعروف ويجوز استعمال لفظ العفو عن
البلاد والاعطاء لغة على ما قبل حتما ان لان عفوا صفوا اي فضلا وهكذا عن ابن عباس
في تاويل من عفي له اي عطي قال الاحكام ابو منصور الماتريدي وهذا التاويل هو الصحيح
عندنا والواجب هو العفو بطريق التعيين في قتل العمد فان صدر الاية يدل عليه وتلو
قوله تعالى كتب عليكم القصاص لتبين ان المكتوب والمحكوم عليه هو القصاص فلو كان
الخيار بين القصاص والعفو واخذ الدية من القاتل شيئا او الى لم يكن القصاص مكتوبا
عليه انما المكتوب عليه احد هما كما في كفارة اليمين ولان لك لا يتبادل المكتوب عليه بلو
الاعتاق بل احد الثلاثة فما كتب القصاص دل على ان اخذ الدية كالمحلف عنه ولقوله
عليه السلام العمد قوده الا ان يعفو عنه الا ان يبادي والمفاداة فعل بين اثنين فهذا
يقتضي ان لا يجوز الاخذ الا عن تراض واصطلاح منهما لكن ابى شرح الثاني ويلزمه
وقوله تعالى ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فيه اباحة العفو واباحة اخذ المال طريق الصلح
كما هو في حكم التوراة والانجيل فانه قيل كان في التوراة القتل لا غير وفي الانجيل
العفو لا غير وقد يحتمل ان كان العفو والتوراة مشروعا والقتل مشروعا عرفنا ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)